عبد المنعم علي عيسى

# أنقرة تمد الجسور نحو دمشق.. وضغوطها تثمر على «الإدارة الذاتية»

من الراجح أن إعلان «الإدارة الذاتية»، التي تلعب دور سلطة أمر واقع في مناطق الجزيرة السورية وهي تستند في قيامها، فحسب، إلى قرابة ألف جندي أميركي لا يزالون يرابطون على الأرض السورية بشكل غير شرعي، عن المؤعد الذي حددته لإجراء «انتخابات بلدية» في مناطق سيطرتها يوم الحادي عشر من شهر حزيران الجاري، هو الذي دفع بأنقرة إلى محاولة مد الجسور من جديد نحو دمشق، فالفعل، أي إعلان «الإدارة الذاتية» سابق الذكر، كان من الموكد أنه يثير الحفيظة التركية بدرجة تحتم ظهورها عبر تراجع سياسية أو عسكرية كفتاح لحال الاحتقان المتولدة عن ذاك الفعل، أو هي تذهب للمزج بين الاثنتين الأمر الذي يمكن القول إن أنقرة قد فضلته في النهاية كما يبدو.

برزت في غضون الأسبوعين الماضيين تصريحات لمسؤولين أتراك وهي تدعو إلى إعادة التواصل مع دمشق من جديد بعد أن هدأت تصريحات كهذه منذ نحو ستة أشهر التي أعقبت حدوث موجة شبيهة بتلك الحاصلة الآن، وفي الذروة من تلك التصريحات جاء تصريح وزير الدفاع التركي يشار غولر، الذي قال: إن بلاده «مستعدة لسحب القوات التركية من الأراضي السورية في حال تأمين الحدود»، وعلى الرغم من أن تصريحاً كهذا لم يأت بجديد قياساً إلى تصريح سابق للرئيس التركي كان قد ذكر فيه أن تأمين الحدود يحتاج إلى «دستور شامل للبلاد، وإجراء انتخابات حرة، وضمان بيئة آمنة لعودة اللاجئين»، ما يعني أن الأمر برمته ليس أكثر من «دوامة» تتخذ شكلاً ما في ظل ظروف معينة، ثم تتخذ شكلاً آخر بتغير تلك الظروف، إلا أن تصريح غولر قد يكون مختلفاً هذه المرة لاعتبارات لها علاقة بالتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مؤخراً، ففي مقابلة لهذا الأخير مع قناة «خبر ترك» كانت قد أعقبت لقاءه بالرئيس التركي ببغداد قال: إنه «على اتصال دائم مع الرئيسين السوري والتركي»، وأضاف: إن تلك الاتصالات التي يجريها تهدف لـ«تحقيق المصالحة بين البلدين»، ومن الموكد أن لدى بغداد الكثير مما يمكن أن تقدمه لـ«العربية» الموضوعة على سكة أنقرة – دمشق، والتي تأكد أنها تعاني أنواعاً شتى من العطب بدليل عدم النجاح في إعادة تأهيلها على الرغم من المحاولات الجارية على امتداد مرحلة تزيد على العامين.

بالتزامن مع فعل مد الجسور آنف الذكر صعدت أنقرة من لهجتها تجاه «الإدارة الذاتية»، وقالت: إن الانتخابات البلدية التي تزمع هذه الأخيرة إجراءها «تعني ترسيخاً للشريط الإرهابي على الحدود التركية»، انطلاقاً من تصنيفها لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي – PYD»، التي تلعب كوادره دور العمود الفقري في «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، كتنظيم «إرهابي» يهدد وحدة وسلامة الأراضي التركية، والراجح هنا أن الضغوط التركية في هذا السياق كانت قد تجاوزت التصريحات من هذا النوع الأخير لتتعداها إلى أفعال أخرى من نوع الرسائل التي لا بد لها وأن تكون قد حملت معطيات أكثر وضوحاً من نوع إعادة التذكير بتصريحات الرئيس التركي التي أطلقها قبل نحو ثلاثة أشهر، ليؤكد من خلالها أن بلاده ستكون خلال الصيف المقبل على موعد مع «إزالة التهديد الإرهابي عن حدودها مع كل من العراق وسورية»، الأمر الذي يمكن لمس نتائجه بوضوح عبر إعلان «المفوضية العليا للانتخابات في الإدارة الذاتية» في بيان نشرته على موقعها يوم الـ٦ من حزيران الجاري عن «تأجيل موعد انتخابات البلدية التي كان مقرراً لها أن تجري في الـ١١ من حزيران»، قبل أن يضيف البيان: إن تلك الانتخابات سوف «تجري في شهر آب المقبل».

بالعودة إلى تصريحات السوداني سابقة الذكر يمكن القول إن ثمة أمراً آخر يدعو للتأكيد بأن تصريحات يشار غولر قد تكون ذات «مذاق مختلف» هذه المرة، ولربما، وفق العديد من المؤشرات، كانت المحاولة العراقية، التي تستند هذه المرة إلى ملامسة ملف اللاجئين السوريين المقيمين على الأراضي التركية، والذي بات يمثل بالنسبة للسياسة التركية محوراً من الصعب تجاهله، ومشكلة أعيت الساعين عن إيجاد حلول لها، فالتجمعات السكنية التي أقامتها لتوطين اللاجئين لم تحل سوى جزء بسيط منها، ثم إن العديد من هؤلاء عاد أدراجه من حيث أتى لاعتبارات لها علاقة بطبيعة الحياة في تلك التجمعات التي تعاني مشاكل كبيراً في بناها التحتية، والراجح هو أن أنقرة باتت على يقين بأن حلاً لذاك الملف من الصعب تحقيقه من دون المرور بدمشق.

اللافت هنا في هذا السياق هو أن دمشق تجاهلت التصريحات التركية الأخيرة تماماً، الأمر الذي قد يحتمل في تفسيره أمرين اثنين: أولاهما أنها لم تر في تلك التصريحات شيئاً جديداً من النوع الذي يمكن البناء عليه، وثانيهما أنها فضلت التريث بانتظار مواقف أخرى يمكن أن تكون أكثر إيجابية خصوصاً إذا ما استطاعت بغداد – السوداني إحداث خرق في جدران أكدت تجارب السنتين السابقتين أنها عالية بدرجة تحتاج إلى «أدوات» أكثر من تلك التي استخدمت في تلك التجارب.

الأرجح أن أنقرة ستزيد من محاولاتها لطرق الباب السوري في غضون الأشهر القليلة المقبلة انطلاقاً من معطيات عدة أبرزها هو أن المنطقة باتت أشبه بمرجل بارود لا أحد يعلم متى وكيف سينفجر؟

**كاتب سوري**

مقررة أممية رأت فيها ترجمة لنية الإبادة الجماعية إلى عمل

# غريفيث: صور الموت في النصيرات تثبت أن الحرب أكثر فظاعة

اعتبر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث أن صور الموت والدمار التي أعقبت المجزرة الإسرائيلية في مخيم النصيرات للاجئين في غزة والتي أدت إلى استشهاد وإصابة مئات الفلسطينيين تثبت أن كل يوم تستمر فيه هذه الحرب، فإنها تصبح أكثر فظاعة، وذلك بعد ساعات على اتهام المقررة الأممية لحقوق الإنسان في فلسطين فرانشيسكا ألبانيز كيان الاحتلال باستخدام أسراه لدى المقاومة الفلسطينية لإضفاء الشرعية على قتل الفلسطينيين في غزة وتجويعهم، واعتبرت أن مجزرة النصيرات كانت «ترجمة نية الإبادة الجماعية إلى عمل».

غريفيث قال في منشور على حسابه في منصة «إكس» وفق ما ذكرت موقع أخبار الأمم المتحدة: إن مخيم النصيرات للاجئين يمثل «مركزاً للصدمة العنيفة التي لا يزال المدنيون في غزة يعانون منها»، مضيفاً: إن صور الموت والدمار التي أعقبت العملية العسكرية الإسرائيلية في مخيم النصيرات للاجئين في غزة تثبت أن كل يوم تستمر فيه هذه الحرب، فإنها «تصبح أكثر فظاعة».

وتابع غريفيث: «عندما نرى الجثث المكفنة على الأرض، نتذكر أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. وعندما نرى الحريص الملطخين بالدماء وهم يحاولون على أرضيات المشافي، نتذكر أن الرعاية الصحية في غزة على شفا الانهيار»، مشدداً على ضرورة حماية جميع المدنيين، مضيفاً «يمكن لهذا الحادث الجماعي أن ينتهي، بل يجب أن ينتهي فوراً».

وفي سياق آخر من أمس ذكرت مقررة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين أن كيان الاحتلال الإسرائيلي استغل قضية أسراه لدى المقاومة الفلسطينية لإضفاء الشرعية على قتل الفلسطينيين وجرحهم وتشويه وتجويعهم في غزة.

وفي منشور على منصة «إكس» أشارت ألبانيز حسب وكالة «الأناضول» إلى تمكن قوات الاحتلال من إطلاق سراح ٤ أسرى إسرائيليين كانوا لدى المقاومة الفلسطينية، لكنها شددت على أن ذلك ما كان ينبغي أن يأتي على حساب استشهاد وإصابة مئات المدنيين الفلسطينيين.

وارتفعت أمس حصيلة المجزرة الإسرائيلية في مخيم النصيرات وسط القطاع والتي ارتكبها العدو الإسرائيلي، إلى استشهاد ٢٧٤ فلسطينياً وإصابة ٦٩٨ آخرين، وفق ما نقلته وكالة «رويترز».

وشددت ألبانيز على أن هذا «مستوى آخر» من الهجمات ضد الفلسطينيين باسم «التمويه الإنساني».

وأضافت: «لقد استخدمت إسرائيل الأسرى لإضفاء الشرعية على قتل الفلسطينيين وتشويههم وتجويعهم وإصابتهم بالصدمة في غزة، وتكثف أعمال العنف ضد الفلسطينيين في بقية الأراضي المحتلة وإسرائيل».

وأكدت ألبانيز أنه «كان بإمكان إسرائيل إطلاق سراح جميع الرهائن أحياء وسليمين، قبل ٨ أشهر عندما تم طرح أول وقف لإطلاق النار وتبادل الرهائن على الطاولة، لكن إسرائيل رفضت ذلك من أجل الاستمرار في تدمير غزة والفلسطينيين كشعب»، «مشيرة إلى أن هذا كان بوضوح «ترجمة نية الإبادة الجماعية إلى عمل».

**وكالات**

«كمال عدوان» سجل معاناة ٥٠ طفلاً من سوء التغذية خلال أسبوع

# «الفاو»: غزة واحدة من أكثر بؤر المجاعة سخونة في العالم

إحصاء نحو خمسين طفلاً فلسطينياً يعانون سوء التغذية خلال أسبوع واحد فقط (عن الانترنت)

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» أن خطر المجاعة الجماعية في قطاع غزة لا يزال قائماً، في وقت أكد فيه مدير مستشفى «كمال عدوان»، حسام أبو صفية، أنه تم تسجيل ٥٠ طفلاً فلسطينياً يعانون سوء التغذية، خلال أسبوع واحد فقط.

وحسب وكالة «سانا» للأنباء أعلن مدير منظمة «الفاو» لشؤون التواصل مع روسيا أوليغ كوبياكوف في تصريح له، أن خطر المجاعة الجماعية في غزة لا يزال قائماً.

وقال كوبياكوف: «إن هذه التوقعات ما زالت قائمة بسبب استمرار عمليات القصف التي لها تأثير سلبي في المدنيين، ويمكننا الحديث عن أزمة واسعة النطاق»، مشيراً إلى أن غزة حالياً واحدة من أكثر بؤر المجاعة سخونة في العالم، وتكافح الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة للقضاء عليها.

وكانت صحيفة «ال باييس» الإسبانية ذكرت نقلاً عن موظفين في منظمة العمل ضد الجوع غير الحكومية أن نحو ٣٠ بالمئة من الأطفال دون سن الثانية في قطاع غزة يعانون سوء التغذية الحاد، كما أكدت المنظمة أن قطاع غزة مهدد بنقص أمراض خطيرة هذا الصيف بسبب مخلفات القمامة وارتفاع درجات الحرارة، ما يزيد مأساة السكان الذين يعانون أصلاً نقص الغذاء.

في الأثناء قال مدير مستشفى «كمال عدوان» شمالي قطاع غزة، في بيان نقلته وكالة «وفا» الفلسطينية صباح أمس، وفق ما ذكرت وكالة «وفا» أيضاً، أن ٥ أيار الماضي، أغلقت قوات الاحتلال شكل كامل معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع مدينة رفح جنوب القطاع، ومنعت إدخال المساعدات الإنسانية والطبية، وبعد ٣٠ يوماً من الإغلاق تم فتح المعبر أقل من ٢٤ ساعة، أدخلت خلالها ٢٠٠ شاحنة مساعدات، وهي كميات شحيحة جداً مقارنة باحتياجات القطاع، وخاصة بعد سبعة أشهر متواصلة من العدوان.

وفي ٦ أيار الماضي، أعلنت قوات الاحتلال بدء عملية عسكرية برية في رفح، وفي اليوم التالي، احتلت الجانب الفلسطيني من معبر سالم التجاري، ورفح، الحدودي مع مصر، لليوم الـ٣٤ على التوالي، وفق ما ذكرت وكالة «وفا» الفلسطينية صباح أمس.

وفي ٥ أيار الماضي، أغلقت قوات الاحتلال شكل كامل معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع مدينة رفح جنوب القطاع، ومنعت إدخال المساعدات الإنسانية والطبية، وبعد ٣٠ يوماً من الإغلاق تم فتح المعبر أقل من ٢٤ ساعة، أدخلت خلالها ٢٠٠ شاحنة مساعدات، وهي كميات شحيحة جداً مقارنة باحتياجات القطاع، وخاصة بعد سبعة أشهر متواصلة من العدوان.

وفي ٦ أيار الماضي، أعلنت قوات الاحتلال بدء عملية عسكرية برية في رفح، وفي اليوم التالي، احتلت الجانب الفلسطيني من معبر رفح الحدودي مع مصر، ومنعت دخول المساعدات والإمدادات المنقذة للحياة إلى القطاع المحاصر، ما فاقم الكارثة الإنسانية.

وحسب مصادر طبية، فإن استمرار إغلاق المعابر، يهدد بعودة المجاعة إلى مدينة غزة وشمال القطاع، بعد أن استنزفتها المواطنون ما تبقى لديهم من أغذية وفقدت حتى الآن.

وأضافت القناة: «العشرات من هذه الشاحنات التي تحمل عدداً كبيراً من المساعدات عادت بعدما أفرغت الحمولة الخاصة بها داخل معبر كرم أبو سالم عن طريق الأمم المتحدة التي تتسلم هذه المساعدات وتتولى توزيعها داخل قطاع غزة».

**وكالات**

# أنقرة تمد الجسور نحو دمشق.. وضغوطها تثمر على «الإدارة الذاتية»

من الراجح أن إعلان «الإدارة الذاتية»، التي تلعب دور سلطة أمر واقع في مناطق الجزيرة السورية وهي تستند في قيامها، فحسب، إلى قرابة ألف جندي أميركي لا يزالون يرابطون على الأرض السورية بشكل غير شرعي، عن المؤعد الذي حددته لإجراء «انتخابات بلدية» في مناطق سيطرتها يوم الحادي عشر من شهر حزيران الجاري، هو الذي دفع بأنقرة إلى محاولة مد الجسور من جديد نحو دمشق، فالفعل، أي إعلان «الإدارة الذاتية» سابق الذكر، كان من الموكد أنه يثير الحفيظة التركية بدرجة تحتم ظهورها عبر تراجع سياسية أو عسكرية كفتاح لحال الاحتقان المتولدة عن ذاك الفعل، أو هي تذهب للمزج بين الاثنتين الأمر الذي يمكن القول إن أنقرة قد فضلته في النهاية كما يبدو.

برزت في غضون الأسبوعين الماضيين تصريحات لمسؤولين أتراك وهي تدعو إلى إعادة التواصل مع دمشق من جديد بعد أن هدأت تصريحات كهذه منذ نحو ستة أشهر التي أعقبت حدوث موجة شبيهة بتلك الحاصلة الآن، وفي الذروة من تلك التصريحات جاء تصريح وزير الدفاع التركي يشار غولر، الذي قال: إن بلاده «مستعدة لسحب القوات التركية من الأراضي السورية في حال تأمين الحدود»، وعلى الرغم من أن تصريحاً كهذا لم يأت بجديد قياساً إلى تصريح سابق للرئيس التركي كان قد ذكر فيه أن تأمين الحدود يحتاج إلى «دستور شامل للبلاد، وإجراء انتخابات حرة، وضمان بيئة آمنة لعودة اللاجئين»، ما يعني أن الأمر برمته ليس أكثر من «دوامة» تتخذ شكلاً ما في ظل ظروف معينة، ثم تتخذ شكلاً آخر بتغير تلك الظروف، إلا أن تصريح غولر قد يكون مختلفاً هذه المرة لاعتبارات لها علاقة بالتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مؤخراً، ففي مقابلة لهذا الأخير مع قناة «خبر ترك» كانت قد أعقبت لقاءه بالرئيس التركي ببغداد قال: إنه «على اتصال دائم مع الرئيسين السوري والتركي»، وأضاف: إن تلك الاتصالات التي يجريها تهدف لـ«تحقيق المصالحة بين البلدين»، ومن الموكد أن لدى بغداد الكثير مما يمكن أن تقدمه لـ«العربية» الموضوعة على سكة أنقرة – دمشق، والتي تأكد أنها تعاني أنواعاً شتى من العطب بدليل عدم النجاح في إعادة تأهيلها على الرغم من المحاولات الجارية على امتداد مرحلة تزيد على العامين.

بالتزامن مع فعل مد الجسور آنف الذكر صعدت أنقرة من لهجتها تجاه «الإدارة الذاتية»، وقالت: إن الانتخابات البلدية التي تزمع هذه الأخيرة إجراءها «تعني ترسيخاً للشريط الإرهابي على الحدود التركية»، انطلاقاً من تصنيفها لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي – PYD»، التي تلعب كوادره دور العمود الفقري في «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، كتنظيم «إرهابي» يهدد وحدة وسلامة الأراضي التركية، والراجح هنا أن الضغوط التركية في هذا السياق كانت قد تجاوزت التصريحات من هذا النوع الأخير لتتعداها إلى أفعال أخرى من نوع الرسائل التي لا بد لها وأن تكون قد حملت معطيات أكثر وضوحاً من نوع إعادة التذكير بتصريحات الرئيس التركي التي أطلقها قبل نحو ثلاثة أشهر، ليؤكد من خلالها أن بلاده ستكون خلال الصيف المقبل على موعد مع «إزالة التهديد الإرهابي عن حدودها مع كل من العراق وسورية»، الأمر الذي يمكن لمس نتائجه بوضوح عبر إعلان «المفوضية العليا للانتخابات في الإدارة الذاتية» في بيان نشرته على موقعها يوم الـ٦ من حزيران الجاري عن «تأجيل موعد انتخابات البلدية التي كان مقرراً لها أن تجري في الـ١١ من حزيران»، قبل أن يضيف البيان: إن تلك الانتخابات سوف «تجري في شهر آب المقبل».

بالعودة إلى تصريحات السوداني سابقة الذكر يمكن القول إن ثمة أمراً آخر يدعو للتأكيد بأن تصريحات يشار غولر قد تكون ذات «مذاق مختلف» هذه المرة، ولربما، وفق العديد من المؤشرات، كانت المحاولة العراقية، التي تستند هذه المرة إلى ملامسة ملف اللاجئين السوريين المقيمين على الأراضي التركية، والذي بات يمثل بالنسبة للسياسة التركية محوراً من الصعب تجاهله، ومشكلة أعيت الساعين عن إيجاد حلول لها، فالتجمعات السكنية التي أقامتها لتوطين اللاجئين لم تحل سوى جزء بسيط منها، ثم إن العديد من هؤلاء عاد أدراجه من حيث أتى لاعتبارات لها علاقة بطبيعة الحياة في تلك التجمعات التي تعاني مشاكل كبيراً في بناها التحتية، والراجح هو أن أنقرة باتت على يقين بأن حلاً لذاك الملف من الصعب تحقيقه من دون المرور بدمشق.

اللافت هنا في هذا السياق هو أن دمشق تجاهلت التصريحات التركية الأخيرة تماماً، الأمر الذي قد يحتمل في تفسيره أمرين اثنين: أولاهما أنها لم تر في تلك التصريحات شيئاً جديداً من النوع الذي يمكن البناء عليه، وثانيهما أنها فضلت التريث بانتظار مواقف أخرى يمكن أن تكون أكثر إيجابية خصوصاً إذا ما استطاعت بغداد – السوداني إحداث خرق في جدران أكدت تجارب السنتين السابقتين أنها عالية بدرجة تحتاج إلى «أدوات» أكثر من تلك التي استخدمت في تلك التجارب.

الأرجح أن أنقرة ستزيد من محاولاتها لطرق الباب السوري في غضون الأشهر القليلة المقبلة انطلاقاً من معطيات عدة أبرزها هو أن المنطقة باتت أشبه بمرجل بارود لا أحد يعلم متى وكيف سينفجر؟

**كاتب سوري**

٢٨٣ شهيداً فلسطينياً بثماني مجازر في اليوم الـ٢٤٧ للعدوان

# الاحتلال يصعّد مجازره ويواصل حربه على القطاع الطبي

ارتفاع عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى نحو ٣٧٦٠٠ شهيد إضافة إلى ٨٤٥٠٠ مصاب (عن الانترنت)

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على قطاع غزة المنكوب عبر تكثيف جرائم الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، من خلال شن عشرات الغارات الجوية والقصف المدفعي، مع ارتكاب مجازر ضد المدنيين، على حي الزيتون عند ضحايا العدوان إلى نحو ٣٧١٠٠ شهيد، إضافة إلى ٨٤٥٠٠ مصاب حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، في وقت أعلنت فيه مصادر فلسطينية ارتفاع عدد ضحايا مجزرة مخيم النصيرات وسط قطاع غزة إلى ٢٧٤ شهيداً ومئات المصابين، تزامناً مع إطلاق وزارة الصحة الفلسطينية نداء استغاثة لتوفير وقود لمولدات الكهرباء باستشفيات، مؤكدة أن تعطلها يعني «الموت المحقق» للمرضى والمصابين، في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع.

في التفاصيل أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في بيان أمس أورده وكالة «سانا» أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الساعات الـ٢٤ الماضية ٨ مجازر ضد العوائل الفلسطينية في قطاع غزة وصل من ضحاياها إلى استشهاد ٢٨٣ شهيداً و٨١٤ جريحاً، وأوضحت الوزارة أن عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من تشرين الأول الماضي ارتفع إلى ٣٧٠٨٤ شهيداً و٨٤٩٤٥ جريحاً، في حين لا يزال هدم الضحايا تحت الركام، وفي الطرقات ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

في حين شهدت أحياء الزيتون وتل الهوا والصبرة بمدينة غزة قصفاً مدفعياً وإطلاق نار من دبابات الاحتلال المتمركزة في منطقة محور «تشارميو».

إلى ذلك استشهد خمسة فلسطينيين وأصيب آخرون بجروح مختلفة في قصف للاحتلال استهدف مخيم البريج وسط قطاع غزة ومدينة رفح جنوباً، وأفادت مصادر طبية باستشهاد ثلاثة فلسطينيين على الأقل ووقوع عدد من الإصابات بعد استهداف الاحتلال منزلاً يعود لعائلة أبو غزة، جرس «وفا» التي أفادت بأن عدداً من الإصابات وصلت إلى مستشفى شهداء الأقصى، جراء غارة إسرائيلية استهدفت منزلاً لعائلة أبو دقة شرق دير البلح، كذلك قصفت طائرات الاحتلال الحربية منزلاً لعائلة البشيتي في مخيم المغازي، من دون معرفة التفاصيل، فيما تواصل إطلاق النار شرق مخيم البريج.

وجنوب قطاع غزة، سمع دوي أصوات انفجارات عنيفة وإطلاق رصاص من الاحتلال في أماكن متفرقة بمدينة رفح، في السياق، أعلنت مصادر طبية أمس الأحد وفق وكالة «وفا» الفلسطينية ارتفاع عدد ضحايا مجزرة «مخيم النصيرات» وسط قطاع غزة إلى ٢٧٤ شهيداً، و٦٩٨ مصاباً حال بعضهم حرجة، وذلك بعد قصف جوي ومدفعي كثيف للاحتلال على مدى أكثر من ساعتين، أول من أمس السبت، على الأحياء السكنية.

في الأثناء، أصيب عدد من الفلسطينيين بجروح مختلفة صباح أمس الأحد، في عدوان الاحتلال المتواصل على قطاع الخدمة الصحية بالكامل في قطاع غزة»، وأشارت إلى اعتماده منذ ٤ أشهر على مولدات لإمداد المستشفيات بالطاقة الكهربائية اللازمة على مدار الساعة بعد تدمير إسرائيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة.

وأوضحت الوزارة أن عدداً من مولدات الكهرباء في المستشفيات «تعرّض لأعطال فنية كبيرة يصعب إصلاحها، والعدد الآخر تعرّض للتدمير المباشر من الاحتلال الغاشم»، وأكدت أن «قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمّدت تدمير المولدات الكهربائية في مجمع الشفاء ومجمع ناصر والمستشفى الإندونيسي ومستشفى كمال عدوان شمال غزة بهدف إخراجها عن الخدمة».

وحذّرت الوزارة من أن مستشفى شهداء الأقصى شرق دير البلح وسط قطاع غزة «لا يزال يعمل على مولد واحد بعد تعطل أحد المولدين الرئيسين، ما ينذر بحدوث كارثة إنسانية»، وتابعت إنها «تواصل اتصالاتها مع المؤسسات الدولية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل توريد مولدات جديدة وقطع غيار منذ بداية الحرب الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة»، لكن من دون جدوى نتيجة تعنت إسرائيل».

بدورها، ذكرت قناة «القاهرة الإخبارية» أن ثلاث مستشفيات فقط في غزة قادرة على تقديم الخدمات الطبية ولا توجد مستشفيات عاملة في رفح الفلسطينية.

**وكالات**

بابا الفاتيكان

## يدعو إلى إجراءات عاجلة لمساعدة الفلسطينيين

حث بابا الفاتيكان فرنسيس أمس، المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة باستخدام كل الوسائل الممكنة لمساعدة الفلسطينيين في قطاع غزة الذي يشن عليه كيان الاحتلال الإسرائيلي حرباً منذ السابع من تشرين الأول الماضي أدت إلى استشهاد وإصابة عشرات الآلاف من المدنيين.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية عن البابا قوله خلال خطابه ظهر أمس: «يجب السماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى المحتاجين بغزة، ولا يمكن لأحد أن يعرقلها»، معرباً عن تأييده الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار في القطاع.

كما أعرب البابا عن رغبته في أن يقبل الجانبان كيان الاحتلال وحركة «حماس» الهدنة بسرعة، معترفاً بأن المفاوضات «ليست سهلة».

واختتم بابا الفاتيكانالخطابه بالقول: «تأمل في القبول الفوري لمقترحات السلام وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في غزة من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين».

وشكر فرنسيس خلال خطابه وفق موقع قناة «روسيا اليوم» بالإلكتروني، الأردن الذي من المقرر أن يستضيف هذا الأسبوع مؤتمراً دولياً للمساعدات الإنسانية للفلسطينيين.

**وكالات**

الوطن
صحيفة يومية سورية مستقلة
تصدر عن مؤسسة الوطن للصحافة والنشر والإعلام
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠٠١١/٢١٣٧٤٠ – ٠١١/٣٠٦٥٢١
فاكس: ٠١١/٢١٣٩٢٨
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٠٢١/٢٢٧٧٢٥٦ – تليفاكس: ٠٢١/٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص – بناء الهلال غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١/٥٤٥٤٠٢٠ – فاكس: ٠٣١/٥٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء اليازيد ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١/٢٣١٢١٨ – ٠٤١/٢٣١٢١٨ فاكس: ٠٤١/٢٣١٢١٨
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٠٤٣/٢٢٢٧٤٥٥ – فاكس: ٠٤٣/٢٣١٣٠٩٠



أكدت أن واشنطن شريكة الاحتلال في الأعمال الإجرامية

# سورية: التحرك الحاسم لوقف المجازر ضد الفلسطينيين بات أمراً حتمياً

**الوطن**

أكدت سورية وجوب وقف المذبحة والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومحاسبة حكومة الاحتلال الفاشية ومرتكبي هذه الجرائم ومساءلتهم أمام المحاكم الدولية، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية مشاركة في هذه الأعمال الإجرامية، وتتحمل مسؤولية ما يرتكب من مجازر مروعة بحق الأبرياء في قطاع غزة.

وزارة الخارجية والمغتربين قالت في بيان نشرته على موقعها الرسمي أمس: «تابع الكيان العنصري الصهيوني وحكومته المجرمة ارتكاب أبشع المجازر من خلال هجومه الأعمى على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي راح ضحيته يوم (أول من أمس) ٢٧٤ شهيداً و٦٩٨ جريحاً في مخيم النصيرات، كما ازداد عدد ضحايا المجازر الصهيونية على ٣٧ ألف شهيد منذ بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع في السابع من تشرين الأول الماضي».

وأشارت الوزارة إلى أن المجتمع الدولي وبينت الخارجية أن الجيش الإرهابي الإسرائيلي أقدم على ارتكاب مجزرة مروعة بكل أبعادها بحق المدنيين الأبرياء في قطاع غزة، كما أكدت المعلومات مشاركة الولايات المتحدة الأميركية في هذه العملية الإجرامية، ما يؤكد تواطؤها في جرائم الحرب التي ترتكب في قطاع غزة.

وأضافت الوزارة: «لم تعد الكلمات قادرة على وصف الإجرام الصهيوني الذي رفضته محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وأصبحت دعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التحرك الحاسم لوقف هذه المجازر والاعتداءات ووضع حد لهذه الكارثة الإنسانية أمراً حتمياً».

وشددت الخارجية على أن سورية التي وقفت دائماً في الخندق الفلسطيني لمواجهة الفاشية الصهيونية تؤكد اليوم ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم ومساءلة إسرائيل وحكومتها الفاشية أمام المحاكم الدولية بهدف وقف هذه المذبحة والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وكان الدولار الأميركي، ولا يزال، أداة رئيسية للولايات المتحدة الأميركية في فرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

وثمة سؤال يتردد بين الحين والآخر، ويتعلق بمستقبل الدولار الأميركي كعملة عالمية مهيمنة، وما إذا كانت الولايات المتحدة ستظل المهيمن والمؤثر الأكبر على الاقتصاد العالمي؟ أم إن توازن القوى الاقتصادية سيتغير لمصلحة قوى منافسة للولايات المتحدة مثل الصين وروسيا، وهذا ما يشكل نوعاً من التهديد الإستراتيجي للدولار الأميركي، ولهيمنته على الاقتصاد العالمي، علماً أن الاقتصاد الأميركي لا يزال يُشكل أقل من ثلث الاقتصاد العالمي، كما أن الولايات المتحدة ما زالت موطناً مهماً للنفط، بسبب إنتاجها واستهلاكها الضخم منه.

«مزاحمة الدولار»، يطلق عليها بالانجليزية –the de-dollar ization، والحديث عن مصطلح «مزاحمة الدولار» يأتي أكثر ما يأتي من مجموعة دول بريكس وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا التي ستنتظم في تشرين أول ٢٠٢٤، وقد تطلق عملة خاصة بها، في مسعى قد يكون الأول من نوعه لمنافسة الدولار.

واقعياً لم تخطط دول بريكس لإلغاء أو إزاحة الدولار، بل تسعى لمنافسة الورقة الخضراء على مستوى الاقتصاد العالمي، والمراقبون يرون أن الأسباب التي شجعت دول البريكس على مواجهة الدولار الأميركي بشجاعة دفعتهم إلى وضع خطط عملية بمحاولة إصدار عملة خاصة بها.

وقرار دول بريكس لمنافسة الدولار يشكل جدي ربما لم يتم إلا بعد اليقين أن دولاً ذات ثقل اقتصادي، وخاصة المنتجة والمصدرة للنفط، ستنضم إلى المجموعة، وما تخشاه الولايات المتحدة حقا هو موقف الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها السعودية ومدى قبولها لعملة البريكس إذا صدرت، ومن ثم تسعير النفط بها، وبالتالي فإن مزاحمة الدولار ستقع في اللحظة التي توافق فيها الدول النفطية تسعير منتجاتها النفطية بعملة بريكس المحتمل صدورها.

هناك دول ليست دعوة البريكس للانضمام إلى صفوفها هذا العام، ما يمنح المنظمة زخماً قوياً للمضي في طريق منافسة الدولار رغم وعورته وسيزداد سعير الحرب الاقتصادية مع تصميم دول البريكس على تحدي هيمنة الدولار.

في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تعزيز قيمة الدولار، فقد شكك عن الجمهوريين والديمقراطيين في فوائد النظام الاقتصادي المفتوح والمتكامل، كما يُشكك الحلفاء والمنافسون في متانة القيادة الأميركية الحالية في مدى صواب فكرة الاعتماد بشكل كبير على قوة الدولار المهيمنة.

ومن الأمور التي هزّت ثقة الحلفاء في القيادة الأميركية أيضاً، إفراط الولايات المتحدة في فرض العقوبات، وتصميمها لحماية مصالحها التجارية وليس لتعزيز القواعد والمعايير العالمية ومكافحة الجرائم والإرهاب.

كما شجب متأمسون مثل روسيا والصين العقوبات المالية بوصفها «قوة أميركية غاشمة»، واتخذت كل واحدة إجراءات جديدة تجنبها الدولار في تعاملاتها.

يلعب الدولار دوراً بارزاً في منح أميركا نفوذاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً وبرافق ذلك تحديات ومخاطر متلازمة، ومن ناحية الحدث عن بدائل للدولار، وخاصة من أعضاء مجموعة البريكس، يتجدد النقاش حول مستقبل هيمنة الدولار، واستمرارها في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية المتزايدة.

وبينما يمثل الاقتصاد الأميركي نسبة تقريبية تصل إلى ١٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن نحو ٥٨ بالمئة من الاحتياطيات العالمية بالدولار الأميركي.

تسلط جريدة «فاينتشال تايمز» البريطانية، الضوء على مخاوف في واشنطن من الإفراط في استخدام العقوبات: 